



POLITICAL PAPERS

A Peer-Reviewed
Monthly Bulletin
Published by the
College of Political
Science, University
of Mosul

Political Papers

دورية علمية شهرية
محكمة تصدر عن
كلية العلوم السياسية
جامعة الموصل



أوراق سياسية

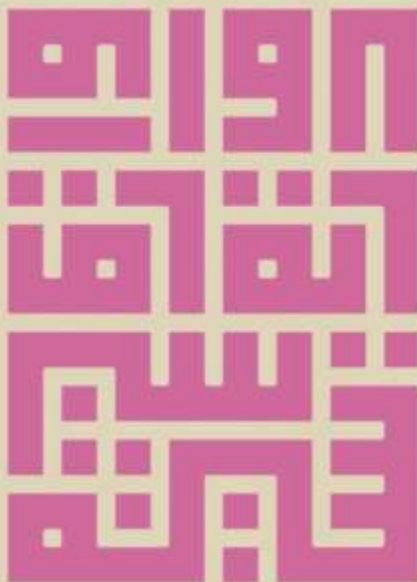
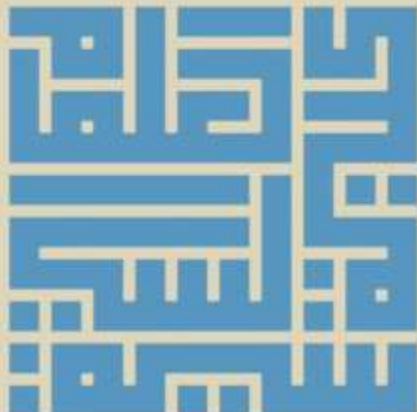
في هذا العدد:

- جيو سياسية الاستمطار وإعادة التفكير
باستراتيجية الأمن البيئي الوطني
أ.م.د. عمر هاشم ذنون
- ديناميكيات الردع الاستراتيجي الإيراني
(الايحاء والتلميح)
م.د. عصام سرحان عذيب الموسوي
- المواطنة وإشكاليات العقد الاجتماعي المعاصر
م. سجي فتاح زيدان العبادي
- الأحزاب الرقمية ومستقبل الديمقراطية:
قراءة في تحولات مسارات المشاركة
م. هديل نواف أحمد
- إشكالية التكييف القانوني للذكاء
الاصطناعي وأثره في قيام المسؤولية المدنية
م. م. أنسام سليم مهدي

العدد ٦٦

أيار ٢٠٢٦

Issue 66
May 2026



أوراق سبئية

محتويات العدد

جيو سياسية الاستمطار وإعادة التفكير
باستراتيجية الأمن البيئي الوطني

أ.م.د. عمر هاشم ذنون

ديناميكيات الردع الاستراتيجي الإيراني
(الايماء والتلميح)

م.د. عصام سرحان عذيب الموسوي

المواطنة وإشكاليات العقد الاجتماعي المعاصر

م. سجي فتاح زيدان العبادي

الأحزاب الرقمية ومستقبل الديمقراطية:

قراءة في تحولات مسارات المشاركة

م. هديل نواف أحمد

اشكالية التكييف القانوني للذكاء الاصطناعي
وأثره في قيام المسؤولية المدنية

م.م. أنسام سليم مهدي

جيو سياسية الاستمطار وإعادة التفكير

باستراتيجية الأمن البيئي الوطني

أ.م.د. عمر هاشم ذنون^(١)

مقدمة:

في ظل التحديات البيئية المتزايدة التي يواجهها كوكبنا، أصبح موضوع جيو سياسية الاستمطار من القضايا الحيوية التي تتطلب اهتماماً متزايداً. يمثل الاستمطار تقنية واعدة تهدف إلى تحسين إدارة الموارد المائية، لا سيما في المناطق التي تعاني من نقص المياه ومع ذلك، فإن الاستخدام الفعال لهذه التقنية يتطلب فهماً عميقاً للأبعاد الجيو سياسية والتقنية المرتبطة بها، مما يجعلها موضوعاً مثيراً للبحث والدراسة، إذ تأتي أهمية هذا الموضوع من التداخل بين الجيو سياسية والبيئة، حيث يمكن أن تؤثر السياسات المتعلقة بالاستمطار على الأمن البيئي الوطني. إذ تعتبر الموارد المائية أحد العوامل الأساسية في الأمن الغذائي والاستقرار الاجتماعي، مما يجعل من الضروري أن تسعى الدول إلى تطوير استراتيجيات فعالة للتعامل مع تحديات المناخ والمياه، ويهدف هذا المقال محاولة استكشاف العلاقة بين جيو سياسية الاستمطار والأمن البيئي الوطني، مع التركيز على كيفية إعادة التفكير في استراتيجيات الأمن البيئي لمواجهة التغيرات المناخية.

تتمثل فرضية التي نطلق منها أنه ثمة حاجة ملحة لتطوير استراتيجيات الأمن البيئي التي تأخذ بعين الاعتبار التغيرات

(*) كلية العلوم السياسية، جامعة الموصل.

المناخية وتطبيق تقنيات الاستمطار بشكل مسؤول، واتساقاً مع ذلك سنواجه مشكلة تتعلق بتحديد كيفية تحقيق توازن بين الاستفادة من تقنيات الاستمطار والحفاظ على البيئة والتنوع البيولوجي، ولتحقيق الهدف من هذا الطرح تم الاعتماد على المنهج التحليلي الذي يركز على دراسة الأدبيات السابقة والدراسات الحالية المتعلقة بالاستمطار والأمن البيئي، والمنهج المقارن الذي يسعى إلى تحليل تجارب دول مختلفة في استخدام تقنيات الاستمطار وتطوير استراتيجيات الأمن البيئي.

سيتم تنظيم المقال بشكل منهجي الى أربعة محاور فضلاً عن المقدمة والخاتمة، حيث يتناول المحور الأول الإطار المفاهيمي والتقني للاستمطار، بينما يبحث المحور الثاني في تأثير التغير المناخي على الأمن البيئي. أما المحور الثالث سيتم استعراض استراتيجيات الأمن البيئي الوطني، وأخيراً، سيتم تناول موضوع إعادة التفكير في هذه الاستراتيجيات في المحور الرابع، مع التركيز على الحوكمة الدولية والقانون البيئي. بغية تقديم رؤية شاملة حول كيفية تعزيز الأمن البيئي الوطني باستخدام تقنيات الاستمطار، مما يسهم في تحقيق التنمية المستدامة ورفاهية المجتمعات.

المحور الأول: الإطار المفاهيمي والتقني للاستمطار

الاستمطار هو تقنية تهدف إلى زيادة هطول الأمطار من خلال تحفيز الظواهر الجوية المناسبة. يعتمد الاستمطار على دراسة الأرصاد الجوية والسحابية، لأحداث تفاعل جوي مع الأرض بطريقة يمكن التحكم بها لتحفيز هطول الأمطار، وتتطلب هذه التقنية فهماً عميقاً لعدة عناصر، بدءاً من تركيب السحب إلى الظروف المناخية

السائدة، ويتضمن الإطار المفاهيمي للاستمطار عدة عناصر: أولاً، يجب فهم آلية تكوين السحب، حيث تتجمع جزيئات الماء في الغلاف الجوي وتصبح ثقيلة بما يكفي لتسقط كأمطار. ثانياً، تحتاج التقنيات الحديثة في الاستمطار إلى التحليل الدقيق للبيانات المناخية، بما في ذلك درجة الحرارة، الرطوبة، والرياح. تعتبر التنبؤات الجوية الدقيقة ضرورية لتحديد الوقت المثالي لتطبيق تقنيات الاستمطار.

تقنياً، تشمل طرق الاستمطار عدة أساليب، أبرزها التلقيح السحابي، حيث يُستخدم مواد كيميائية مثل اليوديد الفضي لتحفيز تكوين السحب. يتم ذلك عن طريق إطلاق هذه المواد في السحب، مما يساهم في جذب جزيئات الماء وتكثيفها (Thoma, & Rain, 2018). هذه العملية تعتمد على وجود سحب مناسبة، وهي ليست فعالة دائماً في جميع الظروف الجوية.

ربطاً مع ما تقدم، يجب أن يُؤخذ بعين الاعتبار التأثيرات الجانبية المحتملة للاستمرار في استخدام تقنيات الاستمطار. لا سيما ما توصلت إليه دراسات عديدة إلى أن هناك مخاطر محتملة من تغيير الأنماط المناخية الطبيعية. مثلاً، قد يؤدي استمطار منطقة معينة إلى تقليل كمية المياه المتاحة في مناطق مجاورة، ما يثير قضايا العدالة البيئية (Al-Doukhi, 2020).

تُعتبر هذه التقنيات مهمة بشكل خاص في المناطق القاحلة، حيث يمكن أن تُسهم في تحسين ظروف الزراعة وتوفير المياه ومع ذلك تبقى هناك تحديات في تطبيقها، تتعلق بالتكلفة والموارد البشرية والتقنية المطلوبة؛ إذ يجب على الدول التي ترغب في

استخدام تقنيات الاستمطار أن تكون على دراية تامة بالتداعيات البيئية والاجتماعية المرتبطة به، وأن تأخذ خطوات شاملة لضمان استدامة هذه العمليات (عوض، ٢٠١٧).

المحور الثاني: تأثير التغير المناخي على الأمن البيئي

تمثل العلاقة بين التغير المناخي والأمن البيئي موضوعاً معقداً ومتداخلاً؛ إذ يشير الأمن البيئي إلى قدرة المجتمعات والدول على حماية بيئتها وقدرتها على التكيف مع التغيرات البيئية الناجمة عن العوامل الطبيعية والبشرية، ويشمل ذلك الحفاظ على الموارد الطبيعية، وحماية التنوع البيولوجي، وضمان الاستدامة البيئية، ومع تزايد ظاهرة التغير المناخي، أصبحت التحديات التي تواجه الأمن البيئي أكثر وضوحاً؛ إذ تسبب ذلك بارتفاع درجات الحرارة، وزيادة تكرار الظواهر المناخية القصوى مثل الفيضانات والجفاف، والتي اوجدت تهديدات مباشرة للموارد المائية والغذائية (Bodansky, ٢٠١٠). على سبيل المثال، تشير الدراسات إلى أن التغير المناخي يزيد من تكرار الجفاف، مما يؤثر على إنتاج المحاصيل ويسبب نقصاً في الموارد الغذائية (Gleick, ٢٠١٤).

ان واحدة من القضايا الرئيسية المرتبطة بالتغير المناخي هي النزوح السكاني. حيث تؤدي الكوارث المناخية إلى تهجير السكان من مناطقهم، مما يثير قضايا اجتماعية واقتصادية معقدة؛ فالنزوح يؤدي إلى زيادة التوترات بين المجتمعات المحلية، مما قد يؤدي إلى صراعات جديدة حول الموارد المحدودة (Gupta, ٢٠١٤). فضلاً عن ذلك، يجب أن تأخذ استراتيجيات الأمن البيئي في الاعتبار تأثير التغير المناخي على الأنظمة البيئية فقد يؤدي فقدان التنوع البيولوجي

إلى زعزعة استقرار النظم البيئية، مما يؤثر على قدرة المجتمعات على التكيف مع التغيرات. لذا يتطلب الأمن البيئي استراتيجيات شاملة تأخذ بعين الاعتبار الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية.

إن التغير المناخي لا يؤثر فقط على الأمن البيئي، بل يتطلب أيضاً تغييرات جذرية في السياسات الحكومية فيجب على الدول أن تتبنى استراتيجيات مرنة وقابلة للتكيف، تركز على تعزيز القدرة على تحمل الضغوطات الناتجة عن التغير المناخي، وهذا يتطلب تضافر الجهود على المستوى الوطني والدولي لضمان تحقيق الأهداف البيئية المستدامة.

المحور الثالث: استراتيجيات الأمن البيئي الوطني

تعد استراتيجيات الأمن البيئي الوطني ضرورية لحماية البيئة وضمان استدامة الموارد الطبيعية. تشمل هذه الاستراتيجيات مجموعة من السياسات والإجراءات التي تهدف إلى تعزيز القدرة على التكيف مع التغيرات البيئية والحفاظ على التنوع البيولوجي. تبدأ استراتيجيات الأمن البيئي بتحديد الأهداف الوطنية المتعلقة بالاستدامة وذلك وفق ما يلي:- (فريز، ٢٠١٩)

١- تقليل انبعاثات الكربون، حماية الموارد المائية، وتعزيز الممارسات الزراعية المستدامة. تعتبر هذه الأهداف جزءاً من الالتزامات الدولية التي تعهدت بها الدول في إطار اتفاقيات مثل اتفاقية باريس ٢٠١٥-٢٠١٦.

٢- تشمل الاستراتيجيات البيئية أيضاً على تطوير تشريعات وطنية فعالة. يجب أن تكون هذه القوانين قادرة على فرض قيود على الأنشطة التي تؤثر سلباً على البيئة، مثل استخدام المبيدات

الحشرية والكيماويات الزراعية الضارة. بالإضافة إلى ذلك، يتطلب الأمر وضع معايير واضحة للحفاظ على جودة المياه والهواء، وكذلك حماية الأراضي الرطبة والموائل الطبيعية.

٣- تتضمن الاستراتيجيات أيضاً تعزيز التعليم والتوعية البيئية. يجب أن تُشرك المجتمعات المحلية في جهود الحماية البيئية، وتعليم الأفراد عن أهمية الاستدامة وأثر تصرفاتهم اليومية على البيئة. يتطلب ذلك تعاوناً وثيقاً بين الحكومات والمدارس والمجتمعات المحلية.

٤- يجب أن يتم تركيز استراتيجيات الأمن البيئي على الابتكار التكنولوجي. يمكن أن تلعب التكنولوجيا دوراً حاسماً في تحسين كفاءة استخدام الموارد وتقليل التأثيرات البيئية. على سبيل المثال، تعتمد بعض الدول على تقنيات الطاقة المتجددة مثل الطاقة الشمسية والرياح لتقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري.

٥- يجب أن تتعاون الدول على المستوى الإقليمي والدولي لمواجهة التحديات البيئية المشتركة. تتطلب قضايا مثل التغير المناخي والتهديدات البيئية عابرة الحدود ضرورة وجود استراتيجيات تعاونية تشمل تبادل المعرفة والتكنولوجيا.

المحور الرابع: إعادة التفكير في استراتيجيات الأمن البيئي الوطني: الحوكمة الدولية والقانون البيئي

تتطلب إعادة التفكير في استراتيجيات الأمن البيئي الوطني التركيز على دور الحوكمة الدولية والقانون البيئي، ويمكن أن تواجه الدول تحديات بيئية معقدة تتطلب تنسيقاً دولياً فعالاً وأطراً قانونية

مرنة، إذ تعتبر الحوكمة الدولية عنصراً أساسياً في معالجة القضايا البيئية. حيث تتطلب التحديات البيئية مثل التغير المناخي والتلوث البحري التعاون بين الدول، حيث أن تأثير هذه القضايا يعبر الحدود الوطنية. على سبيل المثال، تُعتبر اتفاقية باريس للتغير المناخي مثالاً على كيفية توحيد الجهود العالمية لمواجهة التغيرات المناخية، حيث يلتزم الدول بتقليل انبعاثات الغازات الدفيئة وتعزيز استراتيجيات الاستدامة (Bodansky, ٢٠١٠). علاوة على ذلك، يُعتبر القانون البيئي أداة مهمة للحفاظ على البيئة. يحتاج القانون البيئي إلى أن يكون شاملاً ويغطي جميع جوانب حماية البيئة، بدءاً من القوانين المحلية إلى الاتفاقيات الدولية. يجب أن تدعم التشريعات البيئية الأهداف الدولية، مثل حماية التنوع البيولوجي والحفاظ على الموارد المائية (Gleick, ٢٠١٤).

تتطلب الحوكمة الدولية أيضاً مشاركة المجتمعات المحلية والأفراد في صياغة السياسات. إذ يجب أن تُشجع الدول على إشراك المواطنين في عملية صنع القرار، مما يساهم في تعزيز الشفافية والمساءلة وتؤدي هذه المشاركة إلى تحسين فعالية السياسات وتعزيز الوعي البيئي.

إن التحديات البيئية العالمية مثل التصحر، تلوث المحيطات، وفقدان التنوع البيولوجي تتطلب التعاون الفعال بين الدول. يجب أن تتضمن استراتيجيات الأمن البيئي تدابير واضحة للتعاون على المستوى الإقليمي والدولي، ويُعتبر هذا التعاون ضرورياً ليس فقط لحماية البيئة، ولكن أيضاً لضمان الأمن الغذائي والمائي (فريز، ٢٠١٩).

ختاماً، يتطلب الأمن البيئي في العصر الحديث إعادة التفكير في الاستراتيجيات الحالية. من خلال تعزيز الحوكمة الدولية والقانون البيئي، ويمكن للدول أن تتبنى سياسات أكثر فاعلية لمواجهة التحديات البيئية وتحقيق التنمية المستدامة.

الخاتمة:

اتساقاً مع ما تقدم يمكن القول إن الفرضية التي انطلقنا منها اثبتت صحتها، والتي تفيد بأن هناك حاجة ملحة لتطوير استراتيجيات الأمن البيئي التي تأخذ بعين الاعتبار التغيرات المناخية وتطبيق تقنيات الاستمطار بشكل مسؤول. لقد تبين أن جيوسياسية الاستمطار، بالإضافة إلى الحوكمة الدولية والقانون البيئي، تلعب دوراً حاسماً في تعزيز الأمن البيئي الوطني، ومن خلال هذا التحليل الموجز، توصلنا إلى ثلاث استنتاجات رئيسية:

١. تأثير التقنيات الحديثة: تُظهر التقنيات الحديثة في

الاستمطار إمكانية تحسين إدارة الموارد المائية، مما يسهم في تعزيز الأمن الغذائي والاستدامة البيئية.

٢. أهمية التعاون الدولي: يبرز التعاون الدولي كعنصر أساسي في

معالجة التحديات البيئية، حيث أن القضايا المناخية تتطلب جهوداً موحدة تتجاوز الحدود الوطنية.

٣. ضرورة التشريعات البيئية: يتطلب الأمر وجود إطار قانوني

قوي يعزز من استخدام تقنيات الاستمطار بطريقة مستدامة، ويضمن حماية الموارد الطبيعية والتنوع البيولوجي.

بناءً على هذه الاستنتاجات، نقدم ثلاث توصيات لصانعي القرار:

١. تطوير استراتيجيات شاملة: يجب على الدول تطوير استراتيجيات أمن بيئي شاملة تأخذ بعين الاعتبار التغير المناخي واستخدام تقنيات الاستمطار، مع مراعاة التأثيرات البيئية والاجتماعية.

٢. تعزيز التعاون الدولي: يُنصح بتعزيز التعاون الدولي في مجالات البحث والتطوير والتقنيات المتعلقة بالاستمطار، مما يساهم في تحسين فعالية هذه التقنيات.

٣. إنشاء أطر قانونية مرنة: ينبغي على الحكومات وضع أطر قانونية مرنة تعزز من الاستخدام المسؤول لتقنيات الاستمطار، وتضمن حماية البيئة ومواردها الطبيعية.

من خلال تبني هذه التوصيات، يمكن للدول أن تحقق توازناً أفضل بين الاستفادة من تقنيات الاستمطار والحفاظ على البيئة، مما يساهم في تحقيق التنمية المستدامة ورفاهية المجتمعات.

المصادر:

١- Rain, C & ,Thoma, S. (2018). Cloud Seeding: A Review of Current Practices and Future Prospects .Weather and Climate Extremes .11-1 ,20 , DOI:10.1016/j .wace. 2018 .06.001.

٢- Al-Doukhi, A. (2020). The impact of cloud seeding on regional climate: A case study in the Arabian Peninsula .Atmospheric Research-105 ,245 , DOI:10.1016/j.atmosres.2020.104122.

٣- عوض، ر. (٢٠١٧). الاستمطار والتقنيات الحديثة في إدارة الموارد المائية. المجلة العربية للعلوم البيئية، ١٥ (٣)، ١٠٢-١١٥.

٤- Bodansky, D. (2010). The Art and Craft of International Environmental Law. Harvard University Press.

٥- Gupta, J. (2014). International Environmental Law and Policy. Earthscan.



- ٦-Gleick, P. H. (2014). Water, drought, climate change, and conflict in Syria. *Weather, Climate, and Society*, 6(3), 331-340.
- ٧-فريز، م. (٢٠١٩). الحوكمة البيئية: التحديات والفرص. *المجلة العربية للدراسات البيئية*، ١٦ (٢)، ٦٧-٨٤.
- ٨-Al-Doukhi, A. (2020). The impact of cloud seeding on regional climate: A case study in the Arabian Peninsula. *Atmospheric Research*, 245, 105-112. DOI:10.1016/j.atmosres.2020.104122.
- ٩-Gupta, J. (2014). *International Environmental Law and Policy*. Earthscan.
- ١٠-فريز، م. (٢٠١٩). الحوكمة البيئية: التحديات والفرص. *المجلة العربية للدراسات البيئية*، ١٦ (٢)، ٦٧-٨٤.
- ١١-Bodansky, D. (2010). *The Art and Craft of International Environmental Law*. Harvard University Press.
- ١٢-Gleick, P. H. (2014). Water, drought, climate change, and conflict in Syria. *Weather, Climate, and Society*, 6(3), 331-340.

ديناميكيات الردع الاستراتيجي الإيراني (الإيحاء والتلميح)

م.د. عصام سرحان عذيب الموسوي^(١)

المقدمة:

أصبحت مفاهيم الردع الاستراتيجي تشكل أحد المرتكزات الأساسية في تحليل سلوك الدول في البيئة الدولية المعاصرة، ولا سيما في ظل تصاعد أنماط الصراع غير التقليدي. وفي هذا السياق، برزت الجمهورية الإسلامية الإيرانية بوصفها فاعلاً إقليمياً يعتمد على مزيج من الأدوات العسكرية وغير العسكرية في بناء استراتيجيتها الردعية، مع تركيز خاص على ما يمكن تسميته بـ”الردع بالإيحاء والتلميح”.

لا تقوم هذه الاستراتيجية على الاستخدام المباشر للقوة بقدر ما تعتمد على توظيف الرسائل الضمنية، والعروض العسكرية المحدودة، والخطاب السياسي الموجه، بالإضافة إلى تحريك الوكلاء الإقليميين، بهدف تحقيق تأثير ردعي دون الانزلاق إلى مواجهة شاملة. وقد اكتسب هذا النمط أهمية متزايدة بعد عام ٢٠٢٠، وتعمق بشكل أكبر في ظل التحولات الإقليمية والدولية اللاحقة.

أهمية الدراسة:

تتبع أهمية الدراسة من تناولها لنمط غير تقليدي من أنماط الردع، يتمثل في “الردع الضمني”، والذي يجمع بين الأبعاد العسكرية والنفسية والإعلامية في تفسير السلوك الإيراني. كما تسهم الدراسة في:

(*) كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين.

- توضيح كيفية توظيف الغموض الاستراتيجي كأداة قوة.
- تحليل العلاقة بين الردع التقليدي والردع غير المباشر.
- فهم دور الفاعلين غير الدولتين في تعزيز الردع الإيراني.
- تقديم إطار تحليلي يساعد في تفسير التفاعلات الأمنية في الشرق الأوسط.

فرضية الدراسة :

يفترض البحث أن إيران طورت نموذجاً خاصاً من الردع الاستراتيجي قائم على الإيماء والتلميح، انتقل من كونه أداة مساندة إلى أداة مركزية في إدارة الصراع، من خلال توظيف الغموض المقصود، والتهديد غير المباشر، واستخدام الوكلاء، بما يحقق أهداف الردع دون تحمل كلفة المواجهة المباشرة

إشكالية الدراسة :

تكمن الإشكالية الرئيسية في التساؤل الآتي:
كيف توظف إيران الإيماء والتلميح كأداة ضمن منظومة الردع الاستراتيجي في بيئة إقليمية متغيرة؟
ويتفرع عن هذا التساؤل عدد من الأسئلة الفرعية:

- ما طبيعة مفهوم الردع الاستراتيجي في الفكر الإيراني؟
- كيف تسهم أدوات الإيماء والتلميح في تعزيز المصدقية الردعية؟
- ما دور الفاعلين غير الدولتين في تكريس هذا النمط من الردع؟
- هل يسهم الردع الضمني في تقليل احتمالات الصراع أم في زيادتها؟

اهداف الدراسة :

- تحليل مفهوم الردع الاستراتيجي في الفكر السياسي الإيراني.
- بيان موقع الإيماء والتلميح ضمن أدوات القوة الإيرانية.

- تفسير أنماط السلوك الإيراني في إدارة الصراع غير المباشر.
- استشراف مستقبل الردع الإيراني في ظل التحولات الإقليمية والدولية.

منهجية الدراسة :

- يعتمد البحث على مقارنة منهجية متعددة الأدوات، تجمع بين:
- المنهج التحليلي: لدراسة مكونات الاستراتيجية الردعية الإيرانية وأدواتها.
- المنهج المقارن: لمقارنة أنماط الردع الإيراني مع نماذج أخرى (التقليدي/النووي/غير المباشر).
- المنهج التاريخي: لتتبع تطور هذه الاستراتيجية منذ ما بعد ٢٠٠٣ وصولاً إلى المرحلة الراهنة.
- المنهج الاستشرافي: لاستقراء الاتجاهات المستقبلية لسلوك إيران الردعي

أدوات الدراسة :

- تحليل الوثائق الرسمية الإيرانية (استراتيجيات، تصريحات).
- تحليل الخطاب السياسي والعسكري.
- البيانات المتعلقة بالنشاط الإقليمي (الوكلاء، الانتشار العسكري).
- تقارير مراكز الدراسات

حدود الدراسة :

- زمانياً: تركز على مرحلة ما بعد ٢٠٢٠، مع الإشارة للسياق السابق.
- مكانياً: الشرق الأوسط، مع التركيز على مناطق النفوذ الإيراني (العراق، سوريا، الخليج).
- موضوعياً: دراسة الردع بالإيماء والتلميح دون التوسع في الجوانب التقنية العسكرية

المطلب الأول: التحول نحو الردع النشط وإعادة تعريف الوظيفة الاستراتيجية للقوة

لم يعد الردع في المفهوم المعاصر مقتصرًا على منع الخصم من الإقدام على سلوك عدائي، بل أصبح أداة ديناميكية لإدارة التهديدات في بيئات تتسم بالتعقيد وعدم اليقين. وفي هذا الإطار، يُلاحظ أن إيران انتقلت تدريجياً من نمط “الردع الدفاعي” القائم على الانتظار ورد الفعل، إلى “الردع النشط” الذي يسعى إلى التأثير في حسابات الخصم مسبقاً.^(١)

يعكس هذا التحول جملة من المحددات البنيوية، في مقدمتها تصاعد التوتر مع الولايات المتحدة وإسرائيل، وتزايد الاعتماد على أدوات الحرب غير المتكافئة. وقد أسهم التطور الملحوظ في برامج الصواريخ الباليستية والطائرات المسيّرة في تعزيز قدرة إيران على توجيه ضربات دقيقة، الأمر الذي منحها هامشاً أوسع في فرض معادلات ردعية جديدة.^(٢)

علاوة على ذلك، أعادت طهران توظيف القوة بوصفها أداة رسائية (Communicative Power)، حيث لم يعد استخدام القوة مرتبطاً فقط بتحقيق أهداف عسكرية مباشرة، بل أصبح وسيلة لإيصال إشارات استراتيجية محسوبة تهدف إلى تعديل سلوك الخصم. وبذلك، يتحول الردع إلى عملية تفاعلية مستمرة، تتداخل فيها الأبعاد العسكرية والسياسية والنفسية.^(٣)

(١) احمد عبدالله ، استراتيجيات الردع في الشرق الأوسط ، جامعة بني سويف ، كلية السياسة ، (٢٠٢٣)، ص ٤٥.

<https://kitabab.com>

(٢) محمد الكعبي ، السياسة الإيرانية بين الردع والتوسع ، المركز الديمقراطي العربي، (٢٠٢٤)، ص ٨٨.

<https://democraticac>

(٣) Tabatabai, Ariane M, Strategic Ambiguity in Iran's Military Doctrine International Security Journal, ٢٠٢٣.

<https://www.mitpressjournals.org>

وفي هذا السياق، يتجاوز الردع النشاط في الاستراتيجية الإيرانية مجرد امتلاك القدرات العسكرية، ليشمل القدرة على توقيت استخدامها بشكل مدروس ضمن إطار إدارة التصعيد. إذ تعتمد طهران على ما يمكن تسميته بـ "الضربات المحسوبة" التي تُنفذ ضمن سقف معين من العنف، بحيث تحقق هدفين متلازمين: إيصال رسالة ردعية واضحة، وتجنب الانزلاق إلى مواجهة شاملة. ويلاحظ أن هذا النمط من السلوك يعكس فهماً متقدماً لما يُعرف في الأدبيات الاستراتيجية بـ "الردع عبر التصعيد المحدود" (Deterrence through Limited Escalation)، حيث يتم استخدام القوة ليس لكسب الحرب، بل للتحكم في مسارها ومنع توسعها.^(١)

كما أن توظيف إيران لقدراتها الصاروخية والطائرات المسيّرة لا يتم بمعزل عن البعد الاتصالي، بل يأتي ضمن استراتيجية متكاملة تقوم على دمج الفعل العسكري بالرسالة السياسية. فالعروض العسكرية، والإعلانات عن تطوير أسلحة جديدة، وحتى التسريبات الإعلامية، تشكل جميعها أدوات ضمن منظومة "التواصل الردعي"، التي تهدف إلى التأثير في إدراك الخصم قبل التأثير في قدراته الفعلية. ومن ثمّ، فإن القوة في هذا السياق تتحول إلى "لغة استراتيجية" تُستخدم لإعادة تشكيل سلوك الفاعلين الآخرين دون الحاجة إلى المواجهة المباشرة.^(٢)

(١) Eisenstadt, Michael , Iran's Evolving Deterrence Strategy Journal of Strategic Studies, ٢٠٢١.

<https://doi.org/10.1080/01402390.2024.XXXX>

(٢) Brookings Institution , Iran's Deterrence Strategy: Signals and Escalation Control ٢٠٢٠:

<https://www.brookings.edu/articles/iran-deterrence-strategy>

المطلب الثاني: الإيماء والتلميح كآلية لإدارة الغموض الاستراتيجي

تُعد سياسة الإيماء والتلميح أحد أبرز ملامح السلوك الاستراتيجي الإيراني في عام ٢٠٢٥، حيث تميل طهران إلى تجنب التهديدات المباشرة، واستبدالها برسائل متعددة الدلالات تتيح لها الحفاظ على هامش مناورة واسع. ويُعبر هذا النمط عن إدراك عميق لأهمية الغموض الاستراتيجي في بيئات الصراع المركب.

يتجسد هذا الأسلوب في عدة أدوات، منها التصريحات الرسمية التي تُصاغ بعناية لتكون قابلة لتفسيرات متعددة، والعروض العسكرية التي تستعرض القدرات دون استخدامها فعلياً، فضلاً عن العمليات المحدودة التي تُنفذ بطريقة تترك مجالاً للإنكار أو التأويل. ويؤدي هذا التنوع في الأدوات إلى خلق حالة من عدم اليقين لدى الخصم، ما يعقد عملية اتخاذ القرار لديه.^(١)

إن الغموض الاستراتيجي لا يعني غياب الرسالة، بل على العكس، يمثل شكلاً متقدماً من أشكال التواصل الردعي، حيث يتم توجيه الرسائل بطريقة غير مباشرة تزيد من كلفة الخطأ في التقدير. ومن ثم، يصبح الردع قائماً على إدارة الإدراك بقدر ما يعتمد على امتلاك القدرات.^(٢)

كما أن هذا النمط من الردع يتيح لإيران تحقيق توازن دقيق بين التصعيد والاحتواء، إذ يمكنها إرسال إشارات قوية دون أن تتحمل

(١) علي حسين ، الغموض الاستراتيجي كأداة للسياسة الخارجية الإيرانية مجلة قضايا سياسية ، ٢٠٢٤.

<https://pissue.iq>

(٢) محمد عبدالله ، الردع غير المتكافئ في الاستراتيجية الإيرانية مجلة السياسة الدولية، ٢٠٢٤.

<https://www.siyassa.org.eg>

تبعات التصعيد الكامل. وهو ما يعكس تحولاً من الردع القائم على “الوضوح القسري” إلى الردع القائم على “الغموض المدروس”.^(١) وفي هذا الإطار، يُلاحظ أن الغموض الاستراتيجي في السلوك الإيراني لا يُستخدم فقط كأداة دفاعية لتفادي الضغوط، بل كوسيلة فاعلة لإعادة تشكيل بيئة التهديد نفسها. إذ تسعى طهران إلى خلق حالة من “اللايقين المحسوب” لدى الخصم، بحيث يصبح اتخاذ القرار مكلفاً ومحفوفاً بالمخاطر، حتى في ظل غياب تهديد مباشر. ويقود هذا النمط إلى ما يمكن وصفه بـ “ردع الإدراك” (Perception Deterrence)، حيث يتم التأثير في تصورات الخصم ونواياه قبل استهداف قدراته المادية، الأمر الذي يمنح إيران ميزة استراتيجية في بيئات تتسم بعدم التماثل.^(٢)

كما يتجلى هذا الأسلوب في اعتماد إيران على الإشارات غير المباشرة متعددة المستويات، والتي تتراوح بين الخطاب السياسي الموجه، والتحركات العسكرية الرمزية، وصولاً إلى الأنشطة العملية المحدودة التي تُنفذ عبر وسطاء أو في مناطق بعيدة عن مسرح المواجهة المباشر. ويتيح هذا التنوع لإيران بناء ما يشبه “سلسلة إشارات ردعية” (Deterrence Signaling Chain)، بحيث تكامل الرسائل الصريحة والضمنية في إنتاج تأثير تراكمي على سلوك

(١) Brookings Institution, Iran's Deterrence Strategy: Signals, Proxies, and Escalation Control, ٢٠٢٢،

<https://www.brookings.edu>

(٢) Tabatabai, Ariane M. Strategic Ambiguity in Iran's Military Doctrine, ٢٠٢٣،

<https://www.mitpressjournals.org>

الخصم. ومن ثم، فإن الغموض هنا لا يُضعف الردع، بل يعززه من خلال تعقيد عملية تفسير النوايا.^(١)

المطلب الثالث: تعدد الساحات وتحديات استدامة الردع

من السمات البارزة للردع الإيراني في المرحلة الراهنة اعتماده على مبدأ "تعدد الساحات"، حيث لم يعد الردع محصوراً ضمن حدود جغرافية محددة، بل أصبح يمتد عبر شبكة من الفواعل والفضاءات الإقليمية. ويعزز هذا النهج من قدرة إيران على توزيع الضغط على خصومها ورفع كلفة أي مواجهة محتملة.

يقوم هذا النموذج على توظيف مزيج من الأدوات التقليدية وغير التقليدية، بما في ذلك الشبكات غير النظامية والتحالفات الإقليمية، ما يخلق بيئة ردعية معقدة يصعب على الخصوم احتواؤها أو التنبؤ بمساراتها. كما يتيح تعدد الساحات لإيران المرونة في اختيار توقيت ومكان الرد، بما يخدم أهدافها الاستراتيجية.^(٢)

ومع ذلك، فإن هذا النموذج لا يخلو من تحديات جوهرية، أبرزها مخاطر سوء التقدير الناتجة عن الغموض الاستراتيجي، واحتمالية انزلاق بعض الفواعل غير المنضبطة نحو تصعيد غير محسوب. كما أن الضغوط الاقتصادية والعقوبات الدولية تمثل قيداً مهماً على استدامة هذا النمط من الردع، إذ تتطلب إدارة شبكات النفوذ موارد مستمرة.^(٣)

(١) War on the Rocks , Iran's Strategic Signaling and Escalation Control, ٢٠٢٢.

<https://warontherocks.com/٢٠٢٤/٠٢/iran-signaling>

(٢) سعد جاسم التميمي ، تعدد الساحات في الاستراتيجية الإيرانية بعد ٢٠٢٣ ، مجلة دراسات إقليمية – جامعة الموصل ، ٢٠٢٢.

<https://rsj.mosuljournals.com>

(٣) أحمد فاضل الشمري ، الردع النشط وتحولات العقيدة العسكرية الإيرانية، مجلة العلوم السياسية – جامعة بغداد، ٢٠٢٣.

<https://jpsa.uobaghdad.edu.iq>

وعليه، فإن نجاح الردع الإيراني في هذا السياق يعتمد على قدرة صانع القرار على تحقيق توازن دقيق بين توسيع نطاق التأثير والسيطرة على ديناميكيات التصعيد، بما يمنع تحول الردع إلى عامل عدم استقرار.^(١)

يُظهر مبدأ "تعدد الساحات" في الاستراتيجية الإيرانية انتقالاً من مفهوم الردع التقليدي القائم على التمرکز الجغرافي، إلى نموذج أكثر تعقيداً يقوم على الانتشار الشبكي للنفوذ. إذ تعتمد طهران على بناء منظومة مترابطة من الفواعل الإقليمية، بما يسمح لها بتفعيل أدوات الردع في أكثر من مسرح عملياتي في آن واحد، دون الارتباط بساحة مركزية واحدة. ويمنح هذا الانتشار القدرة على امتصاص الضربات وتوزيع المخاطر، بحيث لا يؤدي استهداف ساحة معينة إلى إضعاف القدرة الردعية الكلية، بل قد يُقابل بإعادة تموضع في ساحات أخرى.^(٢)

كما أن هذا النموذج يعزز ما يمكن تسميته بـ "الردع المرن" (Flexible Deterrence)، حيث تستطيع إيران تكييف مستوى الاستجابة ونوعها وفق طبيعة التهديد والساحة المعنية. فعلى سبيل المثال، قد تلجأ إلى أدوات سياسية أو إعلامية في ساحة معينة، في حين تستخدم أدوات عسكرية غير مباشرة في ساحة أخرى، وهو ما يعقد من قدرة الخصم على بناء استراتيجية مضادة موحدة. ومن ثم، فإن تعدد الساحات لا يُمثل مجرد انتشار جغرافي، بل يعكس تحولاً

(١) Lawfare Blog , Strategic Signaling and Ambiguity in Iranian Behavior , ٢٠٢٠.

<https://www.lawfaremedia.org>

(٢) مركز الجزيرة للدراسات ، إيران واستراتيجية تعدد الساحات في الشرق الأوسط، ٢٠٢٤. الرابط:

<https://studies.aljazeera.net/ar/article/٥٨٦٧>

في طبيعة الردع ذاته من نموذج خطي إلى نموذج شبكي متعدد الأبعاد.^(١)

الخاتمة

يتضح من التحليل أن الردع الاستراتيجي الإيراني في عام ٢٠٢٥ يشهد تحولاً نوعياً من نموذج تقليدي قائم على الدفاع السلبي، إلى نموذج ديناميكي متعدد الأبعاد يعتمد على الإشارات غير المباشرة وإدارة التصعيد. وقد مكّن هذا التحول إيران من تعزيز موقعها الإقليمي عبر إعادة تشكيل قواعد الاشتباك بطريقة تزيد من كلفة المواجهة على خصومها.

غير أن هذا النموذج، رغم ما يوفره من مرونة، يظل محفوفاً بمخاطر بنيوية تتعلق بسوء التقدير والضغط الاقتصادي، ما يطرح تساؤلات حول مدى استدامته على المدى الطويل. ومن ثمّ، فإن فهم ديناميكيات هذا الردع يتطلب مقاربة تحليلية تأخذ في الاعتبار التفاعل بين القوة الصلبة وإدارة الإدراك الاستراتيجي.

المصادر

١. احمد عبدالله استراتيجيات الردع في الشرق الأوسط ، جامعة بني سويف ، كلية السياسة ، (٢٠٢٣)، ص ٤٥.

<https://kitabab.com>

٢. محمد الكعبي ، السياسة الإيرانية بين الردع والتوسع ، المركز الديمقراطي العربي، (٢٠٢٤)، ص ٨٨ <https://democraticac>

٣. حسين، علي ، الغموض الاستراتيجي كأداة للسياسة الخارجية الإيرانية مجلة قضايا سياسية ، (٢٠٢٤) <https://pissue.iq>

٤. محمد عبدالله ، الردع غير المتكافئ في الاستراتيجية الإيرانية مجلة السياسة الدولية، ٢٠٢٤. <https://www.siyassa.org.eg>

٥. سعد جاسم التميمي، تعدد الساحات في الاستراتيجية الإيرانية بعد ٢٠٢٣ ، مجلة دراسات إقليمية – جامعة الموصل ، ٢٠٢٢. <https://rsj.mosuljournals.com>

(١) مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة ، استراتيجية الوكلاء: أدوات إيران في إدارة النفوذ الإقليمي، ٢٠٢٠. الرابط:

<https://futureuae.com/>



٦. أحمد فاضل الشمري، الردع النشط وتحولات العقيدة العسكرية الإيرانية، مجلة العلوم السياسية – جامعة بغداد، ٢٠٢٣. <https://jpsa.uobaghdad.edu.iq>
٧. مركز الجزيرة للدراسات، إيران واستراتيجية تعدد الساحات في الشرق الأوسط، ٢٠٢٤.
٨. الرابط: <https://studies.aljazeera.net/ar/article/٥٨٦٧>
٩. مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، استراتيجية الوكلاء: أدوات إيران في إدارة النفوذ الإقليمي، ٢٠٢٠. الرابط: <https://futureuae.com>
١٠. Tabatabai, Ariane M, Strategic Ambiguity in Iran's Military Doctrine International Security Journal, ٢٠٢٣. <https://www.mitpressjournals.org>
١١. Eisenstadt, Michael , Iran's Evolving Deterrence Strategy Journal of Strategic Studies, ٢٠٢١. <https://doi.org/١٠.١٠٨٠/٠١٤.٢٣٩٠.٢٠٢٤.XXXX>
١٢. Brookings Institution , Iran's Deterrence Strategy: Signals and Escalation Control.
١٣. ٢٠٢٠: <https://www.brookings.edu/articles/iran-deterrence-strategy>
١٤. Brookings Institution. Iran's Deterrence Strategy: Signals, Proxies, and Escalation Control. ٢٠٢٢، <https://www.brookings.edu>
١٥. Tabatabai, Ariane M. Strategic Ambiguity in Iran's Military Doctrine, ٢٠٢٣. <https://www.mitpressjournals.org>
١٦. War on the Rocks , Iran's Strategic Signaling and Escalation Control, ٢٠٢٢. <https://warontherocks.com/٢٠٢٤/٠٢/iran-signaling>
١٧. Lawfare Blog , Strategic Signaling and Ambiguity in Iranian Behavior , ٢٠٢٠. <https://www.lawfaremedia.org>



المواطنة وإشكاليات العقد الاجتماعي المعاصر

م. سجي فتاح زيدان العباي (١)

المقدمة:

لم يعد مفهوم المواطنة مقتصرًا على رابطة قانونية أو انتماء للدولة القومية، بل أصبح مفهوماً مركباً يتداخل فيه السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي، ومع تصاعد أزمات القرن الحادي والعشرين، مثل الإرهاب والأزمات المالية والهجرة القسرية والجوائح والتحول الرقمي، برزت حدود العقد الاجتماعي التقليدي في الاستجابة لهذه التحديات.

فالعقد الاجتماعي الذي صيغ تاريخياً لتنظيم العلاقة بين الحاكم والمحكوم على أساس التزامات متبادلة، يواجه اليوم اختباراً حقيقياً بشأن قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها، وقدرة المواطن على الاستمرار في الامتثال والثقة. وتبحث هذه الورقة في تحولات العقد الاجتماعي والمواطنة في زمن الأزمات.

أولاً: الإطار النظري: العقد الاجتماعي وتحولات المواطنة

١. العقد الاجتماعي في الفكر السياسي الكلاسيكي

يرى توماس هوبز أن الفرد يتنازل عن جزء من حريته مقابل الأمن، وهو تصور يستعاد في أوقات الأزمات، أما جون لوك فركز على الحقوق الطبيعية وحدود السلطة، مع حق المجتمع في مساءلة الدولة عند الإخلال بالتزاماتها، وطرح جان جاك روسو فكرة الإرادة العامة والمواطنة الفاعلة القائمة على المشاركة السياسية.

(*) كلية العلوم السياسية، جامعة الموصل.

٢. التصورات المعاصرة

قدّم جون راولز تصور العدالة كإنصاف، مبيناً أهمية التوزيع العادل للحقوق والفرص، وأكد هابرماس على أهمية التواصل العقلاني كأساس لشرعية النظام الديمقراطي، وركزت حنا أرندت على فكرة "الحق" في أن يكون للإنسان حقوق، خاصة في قضايا اللجوء والهجرة.

ثانياً: الأزمات الكبرى وانعكاساتها على المواطنة

١. جائحة كورونا

أعادت الجائحة تعريف العلاقة بين الدولة والمواطن عبر توسيع سلطات الدولة، ورفع توقعات المواطنين في الحماية الصحية، وكشف التفاوتات الاجتماعية، مما جعل المواطنة مرتبطة بالثقة المتبادلة.

٢. صعود الشعبوية

أسهمت الشعبوية في إعادة تعريف المواطنة عبر تكريس الانقسام بين "نحن" و"هم"، ونزع الشرعية عن النخب، وتعزيز الانتماء الحصري على حساب المواطنة الشاملة.

٣. التحول الرقمي

غيّرت التكنولوجيا طبيعة العلاقة بين المواطن والدولة، من خلال توسع المراقبة الرقمية وصعود مفهوم المواطنة الرقمية وما يرافقه من تحديات تتعلق بالخصوصية والحقوق.

٤. الهجرة واللجوء

مثلت موجات الهجرة اختباراً كبيراً للمواطنة القومية، عبر اتساع ظاهرة الأشخاص المحرومين من الحقوق السياسية وصعود ردود الفعل الشعبوية.

ثالثاً: حدود العقد الاجتماعي في الأزمات

تكشف الأزمات عن حدود واضحة للعقد الاجتماعي، أهمها، تراجع الثقة بالمؤسسات السياسية، واتساع عدم المساواة الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك تصاعد الاستقطاب السياسي وضعف الإرادة العامة، وتوسع سلطات الدولة في حالات الطوارئ بما قد يقوض الحقوق والحريات.

رابعاً: نحو عقد اجتماعي جديد

تتطلب المرحلة إعادة بناء العقد الاجتماعي عبر:

١. تعزيز المواطنة التشاركية في صنع القرار.
٢. الاعتراف بالتنوع الثقافي والهويات المتعددة.
٣. تنظيم العلاقة بين المواطن والتكنولوجيا بما يحمي الحقوق والخصوصية.
٤. تحقيق عدالة اجتماعية تقلل الفجوات الاقتصادية.
٥. تطوير مواطنة عالمية مكّلة للمواطنة الوطنية لمواجهة الأزمات العابرة للحدود.

الخاتمة

تكشف أزمات القرن الحادي والعشرين أن العقد الاجتماعي التقليدي لم يعد كافياً لاحتواء التحولات المعاصرة، فالمواطنة أصبحت علاقة ديناميكية تتحدد بمدى تحقق الثقة والعدالة والمشاركة، ومن ثم، فإن مستقبل المواطنة مرهون بإعادة صياغة عقد اجتماعي جديد أكثر قدرة على التكيف مع تحديات العصر.

الأحزاب الرقمية ومستقبل الديمقراطية:

قراءة في تحولات مسارات المشاركة

م. هديل نواف أحمد^(١)

المقدمة:

تُعد الأحزاب الرقمية (Digital Parties) واحدة من أبرز التحولات الهيكلية في المشهد السياسي المعاصر، حيث لم تعد التكنولوجيا مجرد أداة للتواصل، بل أصبحت "النخاع الشوكي" للتنظيم الحزبي وصناعة القرار. ومع تزايد الفجوة بين الشعوب والنخب التقليدية، تبرز هذه الأحزاب كبديل يسعى لإعادة تعريف الديمقراطية.

ما هي الأحزاب الرقمية؟

الأحزاب الرقمية هي تشكيلات سياسية تعتمد بشكل أساسي على المنصات الإلكترونية لإدارة شؤونها الداخلية والتواصل مع قاعدتها الجماهيرية. على عكس الأحزاب التقليدية التي تعتمد على المقرات الفعلية والتراتبية الهرمية الصارمة، تتميز الأحزاب الرقمية بـ:

- **العضوية المفتوحة:** سهولة الانضمام عبر نقرة زر، مما يقلل الحواجز أمام الشباب والمهمشين سياسياً.
- **القيادة الأفقية:** تقليل الاعتماد على "البيروقراطية الحزبية" ومنح الأعضاء قدرة أكبر على التصويت المباشر على السياسات.
- **التشاركية اللحظية:** استخدام تطبيقات للتصويت التفاعلي وصياغة البرامج الحزبية بشكل جماعي.

(*) كلية العلوم السياسية، جامعة الموصل.

تبحث هذه الورقة في ظاهرة الأحزاب الرقمية التي برزت كاستجابة للأزمة الهيكلية في الأحزاب التقليدية، وتركز في ذات الوقت على مفهومين أساسيين: هما "المشاركة الشاملة" القائمة على الفورية، و"رهاب المكان" (Placophobia) كاستراتيجية للهروب من الجمود البيروقراطي. وتخلص الورقة إلى أن هذه الأحزاب تعيد صياغة مفهوم "العضوية" من الالتزام العقائدي الجامد إلى الانخراط البرامجي المرن.

لقد شهد العقد الثالث من القرن الحادي والعشرين تحولاً جذرياً في مفهوم التنظيم السياسي؛ حيث أدى دمج التكنولوجيا في العمل الحزبي إلى ظهور ما يسمى بـ "الأحزاب المنصات" (Platform Parties). لم يعد الحزب كياناً جغرافياً، بل أصبح بيئة رقمية تهدف إلى تحقيق ديمقراطية مباشرة تتجاوز الوساطة التقليدية.

نهج "المشاركة الشاملة" (Total Participation)

تعتمد الأحزاب الرقمية (مثل حزب القراصنة في ألمانيا أو حركة النجوم الخمسة في إيطاليا) على برمجيات التصويت التشاركي (مثل LiquidFeedback). ويتميز هذا النهج بـ:

- الشفافية الراديكالية: حيث تتاح محاضر الاجتماعات والبيانات المالية والمسودات البرمجية لجميع الأعضاء لحظياً.
- الفورية (Instantaneity): إلغاء الفجوة الزمنية بين طرح القضية السياسية واتخاذ قرار بشأنها، مما يمنح العضو شعوراً بالتأثير المباشر.

- الديمقراطية السائلة: إمكانية تفويض الأصوات في قضايا محددة لخبراء داخل الحزب، واسترداد التفويض في أي وقت، مما يوازن بين الكفاءة والمشاركة الجماعية.

سوسيولوجيا "رهاب المكان" (Placophobia) في التنظيم الحزبي

يعد مفهوم "رهاب المكان" إضافة نوعية لفهم التنظيمات الحديثة. ويقصد به الميل المتعمد لتجنب المقرات الفيزيائية لعدة أسباب أهمها:

- تفكيك البيروقراطية: المقر المادي يتطلب سكرتارية، تراتبية، وإدارة يومية تؤدي غالباً إلى نشوء "قانون الحديد للأوليغارشية" (سيطرة القلة).
- المرونة الجغرافية: الحزب السحابي لا يحده مكان، مما يسمح له بضم قواعد شبابية عابرة للمدن والمناطق.
- خفض التكلفة: التخلص من الأصول الثابتة يحول الموارد المالية من "الإيجارات والأثاث" إلى "تطوير البرمجيات والحملات الرقمية".

التحديات والمخاطر

- رغم وعود التحرر، تواجه هذه الأحزاب تحديات بنيوية أبرزها:
- الفجوة الرقمية: استثناء الفئات غير القادرة على التعامل مع التكنولوجيا المعقدة.
- دكتاتورية الخوارزمية: من يصمم المنصة الرقمية يمتلك القوة الخفية لتوجيه النقاشات.
- ضعف الهوية التنظيمية: غياب اللقاءات الفيزيائية قد يضعف الروابط الإنسانية والولاء طويل الأمد للحزب.

كيف تغير التكنولوجيا وجه الديمقراطية؟

تطرح الأحزاب الرقمية نموذجاً يُعرف بـ "الديمقراطية السائلة" (Liquid Democracy)، وهي مزيج بين الديمقراطية المباشرة والديمقراطية التمثيلية.

كسر احتكار المعلومات: في السابق، كان قادة الأحزاب هم من يحددون الأجندات. اليوم، تسمح المنصات الرقمية للأعضاء باقتراح القوانين ومناقشتها وتعديلها عبر "الذكاء الجمعي".

الشفافية المطلقة

تعتمد هذه الأحزاب غالباً على تقنيات مثل البلوكشين (Blockchain) لضمان نزاهة التصويت الداخلي وتتبع مصادر التمويل، مما يقلل من فرص الفساد السياسي.

مستقبل الديمقراطية في العصر الرقمي

إن مستقبل الديمقراطية لن يكون "رقمياً بالكامل" أو "تقليدياً بالكامل"، بل يتجه نحو النموذج الهجين. وذلك لسببين:-

- الذكاء الاصطناعي كعامل مساعد: قد نرى مستقبلاً أحزاباً تستخدم الذكاء الاصطناعي لتحليل تطلعات المواطنين وصياغة حلول معقدة لمشاكل مثل التغير المناخي أو الأزمات الاقتصادية.

- تحول الأحزاب التقليدية: الأحزاب الكبرى التي ترفض الرقمنة ستجد نفسها معزولة عن جيل "Z" والأجيال القادمة التي تعتبر التفاعل الرقمي حقاً طبيعياً وليس ترفاً.

الخاتمة

إن الأحزاب الرقمية ليست مجرد تحديث تقني، بل هي محاولة لإعادة بناء الثقة في الديمقراطية عبر أدوات "المشاركة الشاملة". ومع ذلك، يبقى التساؤل قائماً: هل يمكن لـ "رهاب المكان" أن يصمد أمام الحاجة البشرية للتجمع الفيزيائي في اللحظات السياسية الكبرى؟ خلاصة القول: الأحزاب الرقمية ليست مجرد "تطبيقات" للسياسة، بل هي محاولة لترميم العقد الاجتماعي المتهالك. إن نجاحها في تعزيز الديمقراطية يعتمد على قدرتنا على وضع تشريعات تحمي خصوصية البيانات وتضمن عدالة الوصول التقني للجميع، لضمان أن تظل السلطة في يد "الشعب" لا في يد "الخوارزمية".

المصادر

١. أمين، محمود (٢٠٢٥). الديمقراطية الرقمية: تحولات الأحزاب السياسية في عصر الذكاء الاصطناعي. دار المعارف للنشر، القاهرة.
٢. العتيبي، سارة (٢٠٢٦). "سوسيولوجيا التنظيم الحزبي الافتراضي: دراسة في مفهوم رهاب المكان". المجلة العربية للعلوم السياسية، المجلد ١٢، العدد ٣.
٣. تقرير مركز دراسات المستقبل (٢٠٢٥). الأحزاب السياسية العربية والتحول الرقمي: التحديات والفرص. بيروت.
٤. Gerbaudo, P. (٢٠١٩). The Digital Party: Political Organisation and Online Democracy. Pluto Press.
٥. Bennett, W. L., & Segerberg, A. (٢٠٢٥). The Logic of Connective Action: Digital Media and the Personalization of Contentious Politics (Updated Edition). Cambridge University Press.
٦. Nielsen, R. K. (٢٠٢٦). "The End of the Party Office? Placophobia and the Rise of Cloud-Based Political Movements". Journal of Digital Politics, ٨(٢), ١٤٥-١٦٨.
٧. Margetts, H., & John, P. (٢٠٢٥). Algorithmic Governance in Political Parties: Transparency vs. Efficiency. Oxford University Press.

اشكالية التكييف القانوني للذكاء الاصطناعي

وأثره في قيام المسؤولية المدنية

م.م. أنسام سليم مهدي^(*)

المقدمة:

شهد العالم في العقود الأخيرة تطوراً تكنولوجياً متسارعاً، كان من أبرز مظاهره بروز تقنيات الذكاء الاصطناعي التي أصبحت تتدخل في مختلف مجالات الحياة، من الطب والهندسة إلى النقل والقضاء والخدمات المالية. ولم يعد الذكاء الاصطناعي مجرد أداة مساعدة، بل بات يمتلك قدرة على التعلم الذاتي واتخاذ القرارات بصورة شبه مستقلة، الأمر الذي أثار العديد من الإشكاليات القانونية، وفي مقدمتها مسألة تحديد طبيعته القانونية.

إن هذا التطور يطرح تحدياً حقيقياً أمام قواعد المسؤولية المدنية التقليدية، التي تقوم أساساً على فكرة الخطأ، حيث يصبح من الصعب في كثير من الأحيان تحديد الشخص المسؤول عن الضرر الناتج عن أنظمة الذكاء الاصطناعي، خاصة عندما تتخذ هذه الأنظمة قرارات دون تدخل بشري مباشر. ومن هنا تبرز إشكالية التكييف القانوني للذكاء الاصطناعي، وهل يمكن إدخاله ضمن الأطر التقليدية كشيء أو أداة، أم ينبغي الاعتراف له بوضع قانوني خاص.

وتكمن أهمية هذا الموضوع في كونه يمس توازناً دقيقاً بين تشجيع الابتكار التكنولوجي من جهة، وضمان حماية الأفراد من الأضرار

(*) كلية العلوم السياسية، جامعة الموصل.

المحتملة من جهة أخرى. وعليه، يهدف هذا البحث إلى تحليل الإشكالية القانونية المتعلقة بتكييف الذكاء الاصطناعي، وبيان أثر ذلك في قيام المسؤولية المدنية.

المبحث الأول: ماهية الذكاء الاصطناعي وإشكالية التكيف القانوني

المطلب الأول: مفهوم الذكاء الاصطناعي وخصائصه

يُعرف الذكاء الاصطناعي بأنه مجموعة من الأنظمة والبرمجيات التي تتمكن من محاكاة القدرات الذهنية البشرية، مثل التعلم، والاستنتاج، واتخاذ القرار. وقد تطورت هذه الأنظمة لتشمل تقنيات التعلم العميق، ومعالجة اللغة الطبيعية، والأنظمة الخبيرة. ويتميز الذكاء الاصطناعي بعدة خصائص تجعله مختلفاً عن الأدوات التقليدية، من أهمها:

١. **الاستقلالية:** حيث يمكن للنظام اتخاذ قرارات دون تدخل مباشر من الإنسان.

٢. **القدرة على التعلم الذاتي:** إذ يمكنه تطوير أدائه بناءً على البيانات والتجارب السابقة.

٣. **التعقيد التقني:** مما يجعل من الصعب فهم آلية اتخاذ القرار داخله (ما يُعرف بالصندوق الأسود).

٤. **التفاعل مع البيئة:** حيث يستجيب للمدخلات ويعدل سلوكه وفقاً لها.

هذه الخصائص تطرح تساؤلات جدية حول مدى إمكانية إخضاع الذكاء الاصطناعي للقواعد القانونية التقليدية.

المطلب الثاني: الاتجاهات الفقهية في التكيف القانوني للذكاء الاصطناعي

اختلف الفقه القانوني بشأن التكيف القانوني للذكاء الاصطناعي، ويمكن حصر أبرز الاتجاهات فيما يلي:

أولاً: اعتبار الذكاء الاصطناعي مجرد أداة: يرى هذا الاتجاه أن الذكاء الاصطناعي لا يعدو كونه أداة متطورة، شأنه شأن الآلات التقليدية، وبالتالي فإن المسؤولية تقع على عاتق الشخص الذي يستخدمه أو يسيطر عليه، سواء كان المبرمج أو المنتج أو المستخدم. ويُؤخذ على هذا الاتجاه أنه يتجاهل الطبيعة المستقلة للذكاء الاصطناعي، خاصة في الحالات التي يتخذ فيها قرارات غير متوقعة.

ثانياً: اعتباره شيئاً يخضع لنظام الأشياء: يذهب اتجاه آخر إلى اعتبار الذكاء الاصطناعي من قبيل الأشياء، وبالتالي يمكن تطبيق قواعد المسؤولية عن الأشياء عليه، كما هو الحال في مسؤولية حارس الشيء.

إلا أن هذا الطرح يصطدم بصعوبة تحديد "الحارس" في ظل تعدد الأطراف المتدخلة (المبرمج، المصنع، المستخدم).

ثالثاً: الاعتراف بالشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي: وهو اتجاه حديث يدعو إلى منح الذكاء الاصطناعي شخصية قانونية مستقلة، بما يمكنه من تحمل المسؤولية عن أفعاله.

ورغم جراءة هذا الطرح، إلا أنه يواجه انتقادات واسعة، أهمها:

- ❁ غياب الإرادة والتمييز الحقيقي
- ❁ صعوبة تطبيق العقوبات أو التعويض
- ❁ تعارضه مع المفاهيم التقليدية للشخصية القانونية

وبالتالي، لا يزال هذا الاتجاه في إطار النقاش النظري أكثر من التطبيق العملي.

المبحث الثاني: أثر التكييف القانوني في قيام المسؤولية المدنية

المطلب الأول: تطبيق قواعد المسؤولية التقليدية

تقوم المسؤولية المدنية في صورتها التقليدية على ثلاثة أركان: الخطأ، الضرر، والعلاقة السببية. غير أن تطبيق هذه الأركان على أضرار الذكاء الاصطناعي يثير عدة إشكاليات.

١. صعوبة إثبات الخطأ: في حالة الأنظمة الذكية، قد لا يكون

هناك خطأ بشري مباشر، خاصة إذا كان النظام يتعلم ذاتياً. فمن المسؤول؟ هل هو المبرمج الذي وضع الخوارزمية؟ أم الشركة المصنعة؟ أم المستخدم؟

٢. تعدد المسؤولين المحتملين: غالباً ما تتداخل أدوار عدة

أطراف في تشغيل الذكاء الاصطناعي، مما يجعل تحديد المسؤولية أمراً معقداً.

٣. إشكالية العلاقة السببية: قد يكون الضرر نتيجة تفاعل معقد

بين النظام والبيئة، مما يصعب معه إثبات العلاقة السببية بشكل واضح.

المطلب الثاني: الاتجاهات الحديثة في تأسيس المسؤولية

نظراً لقصور القواعد التقليدية، ظهرت اتجاهات حديثة لتأسيس المسؤولية المدنية في هذا المجال، من أبرزها:

أولاً: المسؤولية القائمة على المخاطر: تقوم هذه النظرية على

تحميل المسؤولية لمن يُنشئ خطراً، بغض النظر عن وجود خطأ.

وبذلك يمكن تحميل الشركة المصنعة أو المشغلة مسؤولية الأضرار الناتجة عن الذكاء الاصطناعي.

ثانياً: المسؤولية الموضوعية (بدون خطأ): وهي مسؤولية تقوم بمجرد تحقق الضرر، دون الحاجة لإثبات الخطأ، وذلك بهدف حماية المتضررين.

ثالثاً: نظام التأمين الإجباري: يُقترح فرض تأمين إلزامي على الأنظمة الذكية، بحيث يتم تعويض المتضررين دون الحاجة لإثبات المسؤولية.

المبحث الثالث: التحديات والحلول القانونية

المطلب الأول: التحديات القانونية

يواجه تنظيم المسؤولية عن الذكاء الاصطناعي عدة تحديات، منها:

- غياب تشريعات خاصة تنظم هذا المجال
- صعوبة مواكبة القانون للتطور التكنولوجي
- الطابع العابر للحدود لهذه التقنيات
- تعقيد الأنظمة الذكية وصعوبة فهمها

المطلب الثاني: الحلول المقترحة

لمواجهة هذه التحديات، يمكن اقتراح مجموعة من الحلول: وضع تشريعات خاصة بالذكاء الاصطناعي: تنظم استخدامه وتحدد المسؤوليات بشكل واضح.

١. تبني المسؤولية الموضوعية: لتسهيل تعويض المتضررين.
٢. تحديد الأطراف المسؤولة بدقة: من خلال توزيع المسؤولية بين المنتج والمبرمج والمستخدم.

٣. الاستفادة من التجارب الدولية: خاصة التشريعات الأوروبية التي بدأت بتنظيم هذا المجال.

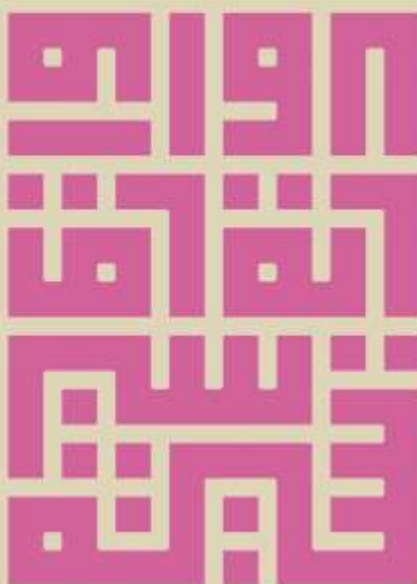
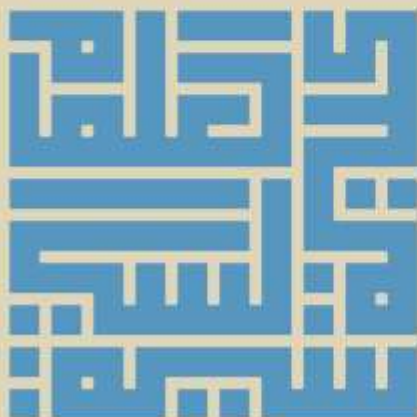
٤. تعزيز الشفافية التقنية: لتمكين فهم آلية عمل الأنظمة الذكية.

الخاتمة:

يتضح مما سبق أن الذكاء الاصطناعي يفرض تحديات قانونية غير مسبقة، خاصة فيما يتعلق بتكييفه القانوني وتحديد المسؤولية عن الأضرار التي قد تنجم عنه. وقد تبين أن القواعد التقليدية للمسؤولية المدنية لم تعد كافية لاستيعاب هذه الظاهرة، مما يستدعي تطويرها أو استحداث قواعد جديدة تتلاءم مع طبيعة هذه التكنولوجيا.

كما أن الاتجاه نحو تبني المسؤولية القائمة على المخاطر أو المسؤولية الموضوعية يبدو أكثر ملاءمة في هذا السياق، لما يوفره من حماية فعالة للمتضررين. ومع ذلك، فإن الأمر يتطلب تدخلاً تشريعياً واضحاً يحدد الإطار القانوني لاستخدام الذكاء الاصطناعي، ويوازن بين تشجيع الابتكار وضمان حماية الحقوق.

وفي الختام، يمكن القول إن مستقبل المسؤولية المدنية في ظل الذكاء الاصطناعي مرهون بمدى قدرة الأنظمة القانونية على التكيف مع هذا التطور، ووضع حلول مبتكرة تستجيب لمتطلبات العصر الرقمي.



أوراق سياسية

دورية علمية شهرية محكمة
تصدر عن كلية العلوم السياسية
جامعة الموصل

POLITICAL PAPERS

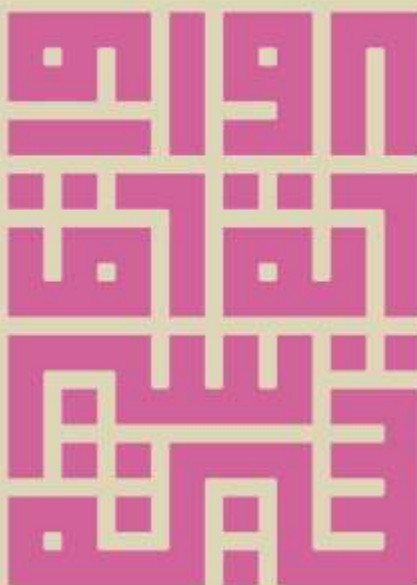
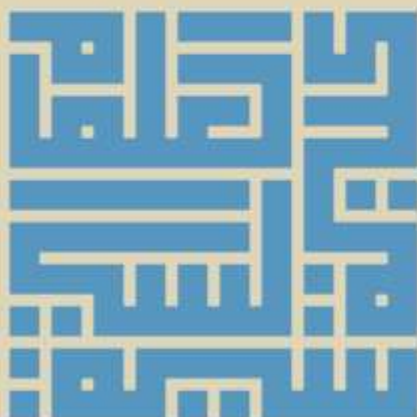
A Peer Reviewed Monthly Bulletin
Published by College of Political Science
University of Mosul

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق ببغداد: ١٣٧٨ لسنة ٢٠١٠

Deposit number at the National Books and Archives House in Baghdad: 1378 of the year 2010

هيئة التحرير

أ.م.د. ضهيب خالد جاسم الطائي رئيس التحرير
أ.د. وليد سالم محمد عضواً
أ.د. حازم حمد موسى عضواً



أوراق سياسية

دورية علمية شهرية محكمة
تصدر عن كلية العلوم السياسية
جامعة الموصل

POLITICAL PAPERS

A Peer Reviewed Monthly Bulletin
Published by College of Political Science
University of Mosul

اللجنة الفنية:

رئيساً أ.د. صلاح الدين سليم محمد
عضواً م.م. محمد سيف الدين محمود
عضواً السيدة رنا فاضل أحمد

اللجنة الفكرية:

رئيساً أ.د. جمال كمال إسماعيل
عضواً أ.م.د. محمد صلاح محمود
عضواً أ.م. محمد صالح شطيبي
عضواً م.د. محمد حازم حامد

التصميم والتنفيذ: أ.م.د. ليث مزاحم خضير